

التناسيب

في النحو

للدكتور عبد القادر أبو سليم

جرت عادة النحويين أن يعللوا بالتناسيب ظواهر مختلفة نحوية وصرفية وقرائية ، فمن ذلك أنهم ينونون أسماء ممنوعة من الصرف لتشاكل غيرها المصروف قبلها أو بعدها أو لتلائم الفاصلة الفواصل الأخرى ، « فقواريرا » الأولى في سورة « الإنسان » منونة لأنها رأس آية وقد قصد إلى مشاكلتها لبقية رموس الآيات ، إما في التنوين وإما في الألف التي تبدل من التنوين في حال الوقف أما « قواريرا » الثانية فمنونة أيضا لتشاكل التي قبلها . وقد نوتوا يغوتا و « يعوقا » لمناسبة « نسرا » كما نوتوا « سلاسل » لمناسبة « أغلالا » و « سعيرا » (١).

وفي باب الإمالة عللوا من أسبابها إرادة التناسيب ، فأملت الألف في تلاها في قوله تعالى « والقمر إذا تلاها » لمناسبة الألف في « جلاها » ، وأملت الألف في « سجي » لمناسبة الألف في « قلى » في سورة « الضحى » (٢) ، وكما تتحقق المشاكلة في التنوين والإمالة تتحقق في رعاية الفاصلة بالألف . قال تعالى : « وان

١ - الصبان ٢٧٣/٢ ، التوضيح ١٥٧/٢

٢ - التصريح ٣٤٧/٢

تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى « حذف معمول « أخفى » والتقدير - والله أعلم بمراده - وأخفى السر عن الخلق على تقدير أخفى « فعلاً » وعلى تقديره اسماً فالمحذوف الجار والمجرور أى وأخفى منه (١) . وحذف المفعول به أو الجار والمجرور إنما كان رعاية لرعوس الآيات .

ومن الحذف حذف ياء المتفوص في قوله تعالى : « عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال » وقال العكبري : حذفت للتشاكل ولولا ذلك لكان الجيد اثباتها (٢) . وقد يقع الإبدال في حرف من أحرف الكلمة للفرض نفسه ومنه قوله عليه السلام « أرجعن مأزورات غير مأجورات » (٣) .

وقد يرتكب الشاعر في سبيل المحافظة على التناسب في القوافي ما يخالف القياس كقول الفرزدق :

لو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا (٤)
ومن ثم يمكن تعريف التناسب بأنه هو :

أن يخالف بالكلمة عما تستحق من تنوين أو عدم تنوين ، ومن ذكر متعلق ومن موافقة للقياس ونحو ذلك لطلب التشاكل والتأخي .

أقسام التناسب :

يمكن تقسيم التناسب بعد العرض الذي سبق إلى نوعين ، قال الشيخ الصبان : تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غيرها مما لا ينصرف نحو « سلاسل وأغلالا » وتناسب لرعوس الآي « كقواربرا » الأول في رأس الآية الكريمة ، فقد نون ليناسب بقية رعوس الآي في التنوين أو الألف حال الوقف (٥) . ولكن هذه النظرة

١ - العكبري ١١٩/٢ ٢ - العكبري ٦٢/٢ ٣ - المصنف ٦٧٢/٢
٤ - خزائن الأدب ٢١٧/١ روى في الخزائن «لو كان» بالجزم ٥ - الصبان ٢٧٢/٢

ففيها من القصور ما لا يمكن معه أن تطبق على كل صور التناسب ، من تنوين وإمالة وإبدال كما قد يكون من صوره ترك التنوين أو التنكير . الخ كما سئى ولكن النظرة الشاملة هي تقسيمه قسمين أحدهما تناسب يقع فيما قبل الفاصلة ، وتناسب يقع في الفاصلة ، وتشمل الفاصلة رموس الآيات في القرآن الكريم ، ورموس الآيات ، وهي القوافي في الشعر .

الأبواب التي جرى فيها التناسب :

يقع التناسب في أبواب كثيرة اذكر منها ما تيسر لي تحصيله ومن ذلك :

التنوين :

ومن صوره تنوين « قواريرا » في رأس الآية و « قواريرا » الثانية في أول الآية التالية لها وفي « سلاسل » المناسبة « أغللا وسعيرا » كما سبق القول ، ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم ما جاء في قوله تعالى « كلا سيكفرون بعبادتهم » في قراءة بتنوين « كلا » على انه مصدر « كل » إذا أعيا ، أى كلوا في دعواهم وانقطعوا وهو من الكل أى حملوا كلا أى ثقلا ، وأجاز فيه الزحشرى أن يكون حرف ردح ونون كما في « سلاسل » وقد رده أبو حيان بأن ذلك إنما صح في « سلاسل » لأنه اسم والأصل فيه التنوين ، فرجع به إلى الأصل للتناسب .

وما ذكره أبو حيان مردود بقراءة بعضهم « والليل إذا يسر » بالتنوين فهي تؤيد ما ذهب اليه الزحشرى في « كلا » حيث وقع الفعل منونا وليس مما أصله التنوين ويجوز أن يكون التنوين بدلا من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية ، على أن يكون وصلا بنية الوقف وقد جزم بهذا الوجه في « قواريرا » وفي « يسر » (١)

تنوين المناسبة :

ومن هنا يتبين لنا نوع من التنوين أغفله النحويون ، ولم يعدوه ، هو تنوين

« المناسبة » وإذا كان النحويون يذكرون للتون عشرة أنواع فهذا هو الحادى عشر ، وأذكرها :

- تنوين التمكن أو التمكن .
- تنوين التنكير .
- تنوين المقابلة .
- تنوين العوض .
- تنوين الترنم أو ترك الترنم .
- تنوين الضرورة في المنوع من الصرف ، وفي المنادى المضموم ، وهم نوعان إذن .
- التنوين الغالى .
- التنوين الشاذ ، كقول بعضهم : هؤلاء قومك ، حكاه أبو زيد .
- تنوين الحكاية ، كأن تسمى رجلا « بعاقلة لبيبة » ، فإنك تحكى المسمى قاله ابن الجباز ، وقد جمعها بعضهم في قوله :
- مكن وقابل وعوض والمنكر زد ورثم اضطر غال واحك ما همزا (١) .
- تنوين المناسبة ، وهو نوع مستقل ، فليس من تنوين الضرورة ، لأنه جائز ، وتنوين الضرورة واجب ، كما أن القرآن الكريم منزّه عن أن يكون موضعا للضرائر ، وبشبه أن يكون تنوين المناسبة وقفا على الذكر الحكيم ، وليس من تنوين « التمكن » لأنه واقع في الممتنع من الصرف ، وجاز في الحرف وفي الفعل كما سبق في « كلا ويسر » وليس من تنوين التنكير لأن تنوين التنكير يقع في المبنيات وليس من تنوين ترك الترنم أو الغالى لأن كليهما واقع في الشعر بخاصة وتنوين المناسبة واقع في القرآن الكريم

وليس من تنوين الحكاية ، لأنه لا حكاية ثم ، وليس من الشاذ لأن كلامه
جل عن الشذوذ ، وإذن يكون تنوين المناسبة نوعا مستقلا ، ويثبت أنه
النوع الحادى عشر .

ترك التنوين :

وقد يكون ترك التنوين — على العكس مما سبق — مقصدا للتناسب ، وذلك في
موضعين .

أولهما : الأعلام الموصوفة بما اتصل بها من ابن أو ابنة اتفاقا ، أو بنت عند قوم
من العرب مضافة إلى علم ، ومن الضرورة قول الأغلب العجلى :

جارية من قيس ابن ثعلبه كريمة أخوالها والعصبه

والموضع الثانى : التقاء الساكنين ، وهو قليل كقول أبي الأسود الدؤلى :

فالفيتة غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا

قال ابن هشام : أثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير ،
وقال : وقرئ « قل هو الله أحد » الله الصمد » « ولا الليل سابق النهار » بترك
التنوين في « أحد وسابق » ونصب النهار » (١) : ١ هـ وما ذكره ابن هشام من
قصد لإرادة التماثل في التنكير يمكن أن يكون صحيحا بالنسبة لبيت أبي الأسود ،
ولكن حذف التنوين في « أحد وسابق » لمجرد التقاء الساكنين يحتاج إلى ما يقويه ،
فإنه في الآية الكريمة « ولا الليل سابق النهار » يتحقق بالإضافة ، وهو في قوله تعالى :
« الله أحد » إنما يكون في الرهمل دون الوقف ، بقى أن ترك التنوين في كل هذه
النصوص — فيما أراه — علته التناسب في علم الصرف ، وهو واضح فيها جميعا ،
وأشد وضوحا في « الله أحد » الله الصمد » بالإضافة إلى التناسب في الضمات .

أما الآية : « ولا الليل سابق النهار » فقد ورد في الخصائص لابن جنى

أن أعرابيا قرأ هذه الآية الكريمة بهذه القراءة ، فلما مثل لم لم تقل « سابق النهار » قال : أردت « سابق النهار » قيل فلم لم تقل ذلك أجاب باستخفاف « سابق النهار » فعلم من القصة أن حذف التنوين هنا للاستخفاف ، وهو مساو للتخلص من التقاء الساكنين . هذا ويمكن أن نعد في التناسب ، على ما ذهب إليه هشام - قصد المماثلة في التنكير .

الحذف : قد يكون المحذوف مفعولا به ، وقد يكون جاررا ومجرورا ، ومنه ما سبق في آية سورة « طه » وما سبق من حذف ياء المنقوص في سورة « الرعد » ومن حذف المفعول به ما جاء في قوله تعالى « ما ودعك ربك وما قلى » أى وما قلاك ، لأهمية تعلق الفعل بالمفعول به ، وإنما حذف لمناسبة « سجي » و « الأولى » ومنه في سورة « طه » حذف مفعول يخشى في قوله تعالى : « إلا تذكرة لمن يخشى » على تقدير ، وهو أن يكون المعنى لمن « يخشاه » أى القرآن ، وفيه احتمال أن يكون « تزيلا » مفعول يخشى ، واستحسنه صاحب الكشف (١) : ومن حذف الجار والمجرور ما ذكره ابن هشام أن من خطأ المفسرين تعليق ما بعد « إذا » الضجائية بما قبلها في قوله تعالى « ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون » قال : ولا يصح هذا في العربية ولم يذكر وجهها (٢) . وخرجه العكبرى في ضعف على وجهين (٣) ، وأنا أرى وجهها أوجه مما ذكره العكبرى ويعنى عن وجهيه ، هو أن يكون التقدير « إذا أنتم تخرجون » من الأرض فحذف من الثاني نظير ما أثبتته في الأول ، والحذف على هذا النحو موافق للأصول النحوية المرعية ، وهو يؤدي إلى التوافق في الفواصل ، كما يخدم الإيجاز .

الإشباع :

أجيزت ثلاثة أوجه إعرابية في قوله تعالى : « فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى » برفع « تخاف » أولها أنه استئناف والثاني أن الجملة

١ - التصحيح ٢١٤/١

٢ - المغنى ٩٥٨/٢

٣ - انظر اعراب القرآن للعكبرى ١٨٥/٢

حالية وصاحب الحال التضمير في « اضرب » والثالث أنه صفة لطريق ، والمائد محذوف تقديره لا تخاف « فيه » أما الجزم فعلى النهى أو جواب الأمر ، وأما « لا تخشى » فعلى قراءة الرفع هو عطف على « تخاف » أو على تقدير وانت « لا تخشى » ، أو فاضرب لهم غير خاش ، وقيل الألف في تقدير « الجزم » شبهت بالحروف الصراح ، وقيل نشأت لإشباع الفتحة لتوافق رعوس الآي (١) :

التقديم :

ويشمل أنواعا من تقديم ما حقه التأخير ، ومنه تقديم معمول الصلة على الموصول وقد منعه في المصدر المؤول بالحرف المصدرى ، فكما لا تتقدم شئ من الصلة على الموصول لا يتقدم ما يتعلق به عليه وتأولوا قول الشاعر (الفند الزماني) :
وبعض الحلم عند الجهل للذة إذعان .

بتقدير « اذعان » محذوف يتعلق به الجار والمجرور ، والمذكور يفسره ، ونظروا له بقوله ، تعالى : « وكانوا فيه من الزاهدين (٢) » . وهذا التنظير غير سديد إلا على اعتبار « أل » موصولة ، أما على اعتبارها معرفة فإنه يجوز تعلق « الجار والمجرور » « بالزاهدين » المذكور . وأرى أن التعلق بالمذكور مطلقا في البيت وفي الآية الكريمة وتقديم الجار والمجرور فيهما رعاية للفاصلة والقافية لتحقيق التناسب ، وهو في ذاته مطلب ، « والتقدير » فيه من التكلف ما لا يحق . وفي قوله تعالى « إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر » (٣)

قال الزمخشري : إن رجعا يعمل في الظرف ، ورده بعضهم للفصل بين المصدر ومعموله والإخبار « في المعنى » عن الموصول قبل تمام الصلة . ورأى الزمخشري فيما أرى أكثر وجاهة من غيره ، فتقدير الآية — والله أعلم بمراده — إنه على رجعه

١ - اعراب القرآن ١٢٥/٢

٣ - سورة الطارق آية ٨

٢ - الاقسموني والصبيان ٢٢١/٢ المقتنى ٥٩٨/٢

يوم تبلى السرائر لقادر فقدم خبر « إن » فاصلا بين الظرف والمصدر العامل هو فيه وبهذا تحقق أمران :

أحدهما جعل الكلام فاصلتين ، فتعادل الفواصل طولاً وقصراً ، والثاني التناسب مع الفواصل الأخرى ، وقد جاء الفصل بين الموصول وصلته والإخبار عنه قبل تمام الصلة في قول المتنبي :

وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسمه بأن تسعدا والدهر أشقاء ساجمه
وقد أعربه المتنبي - لما سأله ابن جني عنه - فقال « وفاؤكما كالربيع » مبتدأ وخبر ، قال أبو الفتح : كيف تخبر عن اسم لم يتم ؟ فأشده المتنبي :
لنا كمن جعلت إيراد دارها تكرير تمنع حبها أن يحصدا
على أن « إيراد » بدل من « من » قبل مجيء معمول « جعلت » وهو « دارها » .
وثنان ما بين « الفصلين » فهو في الآية الكريمة فصل في منتهى القصر بخلاف البيت وفي البيت ما يشبه أن يكون تعقيداً .

هذا وفي الآية الكريمة وجه آخر ، هو أن يكون الظرف « يوم » معمولاً « لقادر » وتعلق القدرة بيوم البعث تعلقاً تنجيزياً لا ينفي قدرته جل شأنه في سائر الأزمنة ، هذا ويرى أبو البقاء في قوله تعالى : « ومن آياته خلق السموات والأرض ، وما بث فيهما من دابة ، وهو على جمعهم إذا يشاء قدير (١) » يرى أن الظرف معمول « للجمع » لا « لتقدير » ، لأنه يؤدي إلى تعلق القدرة بالمشيئة وهو محال (٢) . ومن ثم يكون المصدر في الآيتين « رجع وجمع » عاملاً في الظرف غير أن آية « الطارق » فيها فصل بين العامل والمعمول للفاصلة ، ولا فصل في آية الشورى ، وقد أجاز ابن الحاجب الفصل إذا كان المعمول ظرفاً (٣) .

١ - سورة الشورى آية ٢٩

٢ - العنكبوت ٢٢٤/٢

٣ - الصبيان ٢٩٢/٢

تقديم الجار والمجرور :

ومنه عند الزمخشري أن الجار والمجرور « عنه » مرفوع المحل في قوله تعالى : « إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مشغولا » ، ونظر له بقوله تعالى : « غير المفضوب عليهم » وقد غلطه العكبري ، وتابعه ابن هشام ، فإن الجار والمجرور لا ينوب عن الفاعل إلا في حال تأخره عن الفعل أو ما في معناه ، وإذا تقدم لا يكون مبتدأ . ولم يقل الزمخشري برفع محل « عنه » إلا على تقدير أنه قدم من تأخير ، وأن إعرابه بعد التقديم هو إعرابه قبل التقديم ، وليس هنا من داع للتقديم سوى الفاصلة وقد يكون لسبب الحصر ولكن ذلك لا يمنع من أن تكون الفاصلة من جملة المقصد ، وفي الآية أعاريب منها أن « كان » وما عملت فيه خبرها واسم « كان » يرجع إلى « كل » والهاء في « عنه » ترجع إلى « كل » والضمير في « مشغول » لكل أيضا ، والمعنى أن السمع يسأل عن نفسه على المجاز ، وهو الوجه (١) .

التأخير :

ومن التأخير ما جاء من تأخير الحال عن صاحبها ، في قوله تعالى « والذي أخرج المرعى ، فجعله غثاء أحوى » فإنه يجوز في « أحوى » أن يكون صفة « الغثاء » إذا فسر الأحوى بالأسود من الخفاف واليبس ، أما إذا فسر الأحوى بالأسود من شدة الحضرة لكثرة الري كما في « مدهامتان » كان حالا من المرعى ، وآخر لتناسب رموس الآي ، ولا يصح أن يكون صفة « لغثاء » وإلا كان جعل بعضهم « قيما » صفة « لعوجا » في أول سورة « الكهف » (٢) .

المجاورة :

« المجاورة » باب واسع جدا (٣) ، وقد جاء كثيرا في القرآن الكريم والحديث

١ - المغني ٦٥٢/٢

٢ - المغني ٥٩٠/٢

٣ - العكبري ٢٠٨/٢ ، المغني ٧٦٠/٢

الشريف والشعر ، وقد جعل له النحويون بابا ، ورتبوا عليه مسائل ، ثم أصولهم بقولهم « جحر نصب بحرب » حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع فأجاز الإتيان فيهما جماعة من حذاقهم قياسا على المفرد المسموع ، ولو لم يكن له وجه في القياس بحال لاقتصروا على المسموع فقط . وقد تحدث عنه ابن هشام تحت قاعدة « الشئ يعطى حكم ما جاوره » وقال إن المحققين على أن خفض « الجوار » قليل في النعت ، ونادر في التوكيد ، ولا يكون في النسق ، لأن العاطف يمنع التجاور ، وأمثله من القرآن الكريم قوله تعالى : « وحور عِين » فيمن جرها عطفًا على « ولدان مخلدون » ومنه آية الوضوء كما سيأتي .

ومن شواهد من الشعر قول امرئ القيس :

كأن ثبيراً في عرائن وبله كبير أناس في يجادٍ مزمل
وقول النابغة :

لم يسبق إلا أسير غير متفلت أو موثق في حبال القدير مجنوب
وقافيتها مجرورة .

وقول الشاعر (مجهول) :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب
ومن الحديث قوله عليه السلام « أرجعن مأزورات غير مأجورات » .
ويرى « أبو البقاء » قوة البحر « بالمجاورة » والدليل عنده أن البحر في آية الوضوء أجيز هو والنصب والرفع ، والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين في الدلالة على أن حكم الرجلين المسح ، وخلاصة ما ذكر في آية الوضوء في « سورة المائدة » العطف على أنه يجوز في « الأرجل » النصب والبحر والرفع ، فالنصب على وجهين أحدهما العطف على الوجوه والأيدى ، والثاني أنه معطوف على موضع « برعوسكم » لكن العطف على اللفظ أقوى من العطف على المعنى ، وأما الرفع فقد قرئ به في الشاذ على الابتداء ، أى وأرجلكم كذلك ، وأما قراءة البحر فهي مشهورة شهرة

النصب ، وهي على وجهين : أحدهما أنها معطوفة على الرموس في الإعراب ،
والحكم مختلف ، فالرموس ممسوحة والأرجل مسولة ، ذكره العكبري .

وللزمخشري مثل ما ذكره العكبري ، ولعل هذا الأخير تبع فيه ، بلحار الله ،
حيث يقول : لما كانت الأرجل من لأعضاء الثلاثة المغسولة تعسل يصب الماء عليها
كانت مطنة الإسراف ، فمطنت على الممسوح لا لمسح ، ولكن ليه على وحبوب
الاقتصاد في صب الماء عليها ، وقيل إلى الكعيبين فجئ بالعاية إمطة نظن من يظن
أنها ممسوحة ، لأن المسح لم تصرب له عدية في الشريعة ١ هـ

ومما سبق يتبين أن الواو مشركة - عندهما في اللفظ فقط دون الحكم ،
ولكنها عند ابن هشام على أصلها مشركة في اللفظ والحكم ، قال : فإن قلت
الواو في عطف الجور تشرك لفظ فقط ، ومعلوم أنها تشرك في اللفظ والمعنى .
قلت هي مشركة في المعنى أيضا قطعا ، لأن العطف في مثل « وأرجلكم » بانخفاض
إنما هو على الوجوه ، ولكك ناست في الحركة ييه وبين ما قبله ، والإعراب
مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة (١) .

وهنا يمكن أن يسجل حقيقتين أولاهما مخالفة ابن هشام للزمخشري والعكبري
في المعطوف عيه الذي هو « الوجوه » في رأي ابن هشام ، و « الرؤوس » عندهما
والواو عنده مشركة في اللفظ والمعنى ، وهي عندهما مشركة في اللفظ فقط
وحركة الإعراب عنده مقدرة ، وعندهما ظاهرة والحقيقة الأخرى أن لابن
هشام رأيين في الجر « بالمجاورة » في باب « العطف » ، فقد أنكره في « المعنى »
كما سبق على حين قال به فيما نقله عنه الصبان .

الوجه الثاني من وجهي الجر أنه على تقدير وافعلوا بأرجلكم صلا ، فاحار
مخلوف (٢) .

وأرى أن « المجاورة » باب واسع ، ومن الممكن أن يجعل منه ما جاء منصوبا
من أخبار « إن وأحواتها » كقول العجاج :

٢ - العكبري ٢/٢١٠

١ - الصبان ٢/٩٠

يا ليت أيام الهم رواجها

وقول ابن المعتز :

مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك يا ليتنى إياك طوباك

وقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

وقول الشاعر :

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا (١)

ومن ثم تكون الأخبار المنصوبة مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهذا يفتى عن تكلف تقدير أخبار ، وليس الأمر كما حكى ابن « سيده » أن قوما من العرب ينصبون الجزأين في هذا الباب (٢) فيكون لغة ، ذلك أن الممهود في اللغة أن الحروف الناسخة إما أن تعمل وإما أن تهمل ، فما تعمل عند الحجازيين بشروط ولكنها تهمل عند تميم ، و « لا » النافية للجنس تعمل عمل « ان » والنافية للوحدة تعمل عمل « ليس » بشروط في كل منهما و « إن » النافية تعمل عمل « ليس » في لغة أهل العالية . أما أن يعمل الحرف عملين مختلفين فينصب الاسم ويرفع الخبر تارة ، وينصبهما معا تارة أخرى باختلاف القبائل فهنا لم يعرف .

الإبدال للمجاورة :

قد يقع « الإبدال » في أحد المتجاورين تحقيقا للتناسب ، ومن ذلك قوله عليه السلام : ارجعن « مأزورات » غير مأجورات « وأصل « مأزورات » موزورات ، لأنه من الوزر ، فتم إبدال الواو همزة لمشاكلة مأجورات ، ومنه قوله تعالى : « يؤقنون » (٣) في قراءة أبي حية ، والجمهور « يؤقنون » .

١ - المغني ٣١٦/١ ، الاشموني ٣١٩/١

٢ - الاشموني ٣١٩/١

٣ - في سورة البقرة لمشاكلة يؤقنون ، آية ٤

تغيير الصيغة للمجاورة :

ومنه في باب « المجاورة » قولهم « هنائي ومرائي » وأصله « أمرائي » فأسقطه
الهمزة للتناسب مع هنائي في الهمز وكون كل منهما ثلاثيا فيكونا كفاصلتين .
ومنه أيضا قولهم : هو رجس نجس « بكسر النون وسكون الجيم ، والأصل
نجس بفتح فكسر ، قال ابن هشام : إنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هذا نجس
بفتحة فكسرة ، وحينئذ فيكون عمل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب ، وإما
إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس ، إذ يقال فَعَلَ بكسرة فسكون في كل
فَعِيل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق . . . ودعوى ابن هشام مرفوضة
لأن إعطاء كلمة حكم أخرى للتناسب لا يوجب لها ذلك الحكم ، ولو وجب
لم يكن دالا على التناسب ألا ترى أن تنوين « التناسب » فيما يستحق منع الصرف
ليس واجبا كما سبق (١) ، ولو وجب لكان ضرورة . ومنه كذلك قولهم « أخذه
ما قدّم وما حدث » بضم دال « حدث » (٢) ليكون بينهما مشاكلة الصيغة .
الإمالة :

من أسباب الإمالة عند ابن مالك إرادة التناسب ، فأميلت الألف في « تلاها »
في قوله تعالى « والقمر إذا تلاها » لمناسبة الألف في « جلاها » وأميلت الألف في
« سجي » لمناسبة الألف في « قل » في سورة « الضحى » ، واستشكل ابن هشام عده
سببا من أسباب « الإمالة » مع إمكان غيره ، لكن أجاب المرادى بأنه لما جازت
إمالة نحو « دعا » لمجاورته لما تجوز إمالته علم أن السبب المقتضى لها هو التناسب ،
واعترض صاحب التصريح الجواب بأنه على اصطلاح القراء ، والإشكال على
اصطلاح النحاة ، وقد أجاب شيخ الإسلام شحادة الحلبي بأن ابن مالك لم يذكر
التناسب لكونه محتاجا إليه بخصوصه ، وإنما ذكره لأنه متفق عليه بين النحويين ،
وليس في كلامه ما ينفي الأسباب الأخرى (٣) .

١ - انظر الاشعوني والصبان ٢٧٤/٢

٢ - المغني ٧٦٢/٢

٣ - الاشعوني ٢٣٠/٤ ، التصريح ٢٤٧/٢ وانظر الايضاح لابن الحاجب

الشعر

التناسب في القوافي :

قد يرتكب الشاعر بعض الضرورات ، ولست أعني هنا كل ما يقع في الشعر بل ما يقع منها مما يتصل بالحفاظ على القافية بكل ما فيها من روى وتأسيس وغيره ، ومن ذلك ما ارتكبه الفرزدق في قوله :

لو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

فالحرم في البيت ليس موضعاً للحديث هنا ، ولكن موضع الحديث هو إجراء « مولى » على الأصل ، والوجه أن يقول « موالٍ » كجوارٍ ، قال الأعلام : اضطر إلى الإتمام والإجراء على الأصل كراهة للزحاف ١٥٠ وقد جعله صاحب « اللباب » وغيره قولاً للنحويين لا لغة لبعض العرب (١) . ومن القائلين به عيسى بن عمر ويونس والكسائي (٢) . ومهما يكن من شيء ، فإن ما اضطر إليه الشاعر كان للحفاظ على القافية متجانسة مع ما قبلها في نفس الضرب .

ومما يرتكبه الشاعر في سبيل المحافظة على القافية ما جاء في قول عمرو بن معد يكرب أو حضرمي بن عامر :

وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أهلك إلا الفرقدان

وهو شاهد على أن « إلا » الاستثنائية تقع نعتاً ، وهي هنا نعت كل ، ويجوز أن تكون على أصلها من الاستثناء ، وفي البيت تخارج عدة ، ويجوز أن تكون صفة أو استثناء و « الفرقدان » منصوب يفتحة مقدرة على الألف على لغة بني الحارث بن كعب الذين يلزمون المثني الألف في جميع الأحوال ، لكن ينظر هل الشاعر من أهل هذه اللغة ؟ ؟ فإن لم يكن منهم كان هذا ضرورة ارتكبتها للمحافظة على التجانس في القافية ، والبيت الذي قبله هو :

١ - الخزاعة ٢١٧/١ ، التوضيح ١٦٠/٣

٢ - التوضيح ١٦٠/٣

قطعت قريبتى عنه بأخسرى ولو ضمنت بها ستفرقان
وبعله قوله :

وكل إجابتى إيساء أنى عطف على خوار العنان

وجعل « إلا » صفة للخروج من الضرورة يوقع في شلوذ من ثلاثة أوجه :
أولها عدم تعلل الاستثناء ، وتعلله شرط عند ابن الحاجب ، والثاني أن المشهور
وصف المضاف إليه لا المضاف ، والثالث الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر (١) .
ولو جعل صفة للمضاف إليه على ما هو المشهور كان ارتكابا للغة « بنى الحارث »
وبقى الوجهان الآخران من أوجه الشلوذ .

